مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة : 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص.ص: 1157-1179

ظاهرة انحراف وجنوح الأحداث في المجتمع الجزائري

– التقويم و التصدي–

The phenomenon of juvenile delinquency and delinquency in Algerian society -Calendar and counter-

رزيقة عليلي، المركز الجامعي بريكة (الجزائر)، Email: razika.alili@cu-barika.dz

تاريخ إرسال المقال: 10-01-2022 تاريخ قبول المقال: 26-03-2022

الملخص:

تعد ظاهرة جنوح وانحراف الأحداث من أهم وأعقد المشكلات الاجتماعية المخلّة بالنظام الاجتماعي في أي مجتمع، باعتبارها ظاهرة تمس فئة ضعيفة وحسّاسة من المجتمع في وضع يُنذر بالخطر والانحراف، فهي وليدة خلل اجتماعي في عدم إشباع حاجات الأطفال المختلفة، وقصور في أداء مؤسسات المجتمع، بدءا من الأسرة والمدرسة، وباقي مؤسسات أنساق المجتمع التربوية والترفيهية والخدمية وغيرها من العوامل. استهدفت الدراسة إبراز وتحليل أهم العوامل الاجتماعية والظروف المؤدية للانحراف وجنوح الأحداث سعيا للتقليل من خطورتها والتصدي لها، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إيجاد الحلول العلاجية والوقائية والتربوية لحماية هذه الطاقة الحيوية من الشباب من الانحراف لاحتوائها وتوجيهها ودمجها بالفعل في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجريمة؛ الإنحراف؛ جنوح الأحداث؛ التكنولوجيا.

Abstract

The phenomenon of juvenile delinquency is one of the most important and complex social problems that disrupt the social order in any society, as it is a phenomenon that affects a weak and sensitive group of society in an alarming situation and delinquency. From the family, the school, and the rest of the community's educational, recreational and service institutions, and other factors.

The study aimed to highlight and analyze the most important social factors and conditions leading to delinquency and juvenile delinquency in an effort to reduce and address their danger.

Key words: crime; deviation; Juvenile delinquency; technology.

مقدمة:

يعرف المجتمع الجزائري تحولات وتغيرات ثقافية واجتماعية وتكنولوجية واسعة النطاق ،الأمر الذي أدّى إلى بروز العديد من الظواهر والمشكلات واتساع بعضها الآخر بشكل مُلفت للانتباه، وهو الشيء الذي تُشير إليه كثير من المؤشرات والدلائل من أهمّها وأخطرها تلك المُتعلقة بارتفاع نسب الانحراف والجريمة خاصة ضمن أوساط الشباب والأحداث من الأطفال.

إن زيادة كمية الجناح الفعلي الرّسمي بشكل لم يعهده المجتمع الجزائري من قبل وظهور أنماط جانحة خطيرة مستحدثة أضافت إلى مشكلة الجريمة و الجناح أبعادا ثقافية جديدة أصبحت تهدد مستقبل الشباب الذي يشكل مصدر طاقاته البشرية، حيث تُسجل مختلف التقارير الصادرة عن مصالح الأمن والمتابعة القضائية عن أرقام معتبرة لها(رغم كونها أرقام تقريبية للظاهرة وليست دقيقة بسبب تشعبها وصعوبة ترصدها في الواقع مباشرة)، حيث لا يكون أمام الهيئات المختصة في حالة القبض عليهم سوى إحالتهم على مؤسسات ومراكز خاصة بإعادة التربية والتأهيل وفي هذه المؤسسات يتم العمل من أجل إعادة إدماج هذه الفئة من الأطفال في المجتمع من جديد، لكن في كثير من الأحيان لا تنجح هذه الطريقة نظرا لأن هؤلاء الأطفال يعُودون إلى حياة الشارع طالما أن الأسباب التي أوجدتهم فيه لم تُسوّى بعد، وفي غياب المصالح المكلفة بهذا الأمر تبقى هذه الفئة من الأطفال تعاني الحرمان والضياع كونها حياة تنعدم فيها مقومات الأمن والاستقرار في جميع صورها، وتغيب فيها الرعاية والحماية التي تعد من أبرز الاحتياجات الإنسانية خاصة بالنسبة للطفل الذي يعتبر من أضعف الفئات الاجتماعية، وفي غياب الأرقام الحقيقية عن مدى تطور هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري، تبق أعداد معتبرة منه تواجه مصيرا غامضا في الوقت الذي تتفاقم فيه العوامل والظروف المختلفة المؤدية للانحراف،كل هذه المعطيات تمكننا من طرح التساؤل التالي:

ما هي العوامل والظروف المختلفة التي أدت إلى ظهور وتطور ظاهرة انحراف وجنوح الأحداث في المجتمع الجزائري ؟

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الوقوف على أهم العوامل والدوافع الحقيقة الكامنة وراء إقبال هذه الفئة على السلوكيات المنحرفة. مع محاولة اتخاذ إجراءات وممارسات متعددة للتصدي لهذه الظاهرة و إيجاد الحلول العلاجية والوقائية والتربوية الظاهرة بهدف الحد أو التخفيف من أخطارها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته في وصف الظاهرة وتسليط الضوء عليها وعلى أسباب تواجدها في محاولة لتحليلها واستخراج أهم العناصر فيها والمتحكمة في تواجدها وبروزها بغية الإحاطة بها أكثر.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول انحراف وجنوح والأحداث

تنوعت التعاريف الخاصة بانحراف وجنوح الأحداث وذلك لتعدد التخصصات التي تهتم بهذا الموضوع المتداخل كعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون وعلم الإجرام وغيرها، مع العلم أن انحراف الأحداث لم يلق الاهتمام إلا منذ السبعينيات القرن التاسع عشر عندما بدأت الدراسة العلمية لموضوعات جناح الأحداث، وأنشئت أول محكمة متخصصة للنظر في جناح الأحداث منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر في "شيكاغو".

إن الدراسة الحالية تشمل على العديد من التعاريف والمصطلحات العلمية التي سيجرى تعريفها بصورة علمية دقيقة، حتى يتضح المعنى المقصود باستخدام كل مصطلح فيها. وهذا ما سيتم التطرق إليه.

المطلب الأول: تعريف الجنوح

لعلّ من الصعب العثور على تعريف لمفهوم الجنوح يحيط بجميع جوانبه ويلم بكل عناصره ومركباته. فقد تناول العلماء هذا المفهوم كل من زاوية اهتمامه ومن خلال ميدان نشاطه، فمنهم من عرفه اجتماعيا ومنهم من أعطاه بعدا سيكولوجيا وقانونيا.

أولا: تعريف الجنوح:

يُقصد به الفعل الإجرامي الذي يرتكبه الحدث، ويكون فيه معارضة مع قوانين المجتمع الجزائري.

1- الدلالة اللغوية للجانح هي: "الميل إلى الإثم [1]. **أما الدلالة الاصطلاحية** فهي " الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الأحداث وتكون ممنوعة قانونيا أو غير موافق عليها اجتماعيا"[2].

2- تعريف الجانح:

ونقصد به كل حدث قام بفعل يعاقب عليه القانون وصدر بحقه حكم جزائي من محكمة الأحداث أدخل بموجبه مركز إعادة التربية.

ولما كانت جذور الجناح متنوعة ومظاهره متعددة، بالإضافة إلى كثرة طوائف المنحرفين والجانحين، واختلاف معالم الشخصية الجانحة من حدث إلى آخر اختلافا كبيرا، وجد الكثير من العاملين في ميدان الجناح والانحراف صعوبة في استجماع هذه العناصر كلها في تعريف عام ممّا أدى إلى

اختلاف نظرة كل من علماء النفس والاجتماع، ورجال القانون إلى مفهوم الجناح فأصبحت كل فئة منهم تنظر إليه من زاوية ثقافتها واختصاصها.

أ– **من الناحية القانونية،** يعتبر الحدث منحرفا إذا قام بفعل يعاقب عليه القانون ويرى" بول تابان(Paul Tapan) أحد أنصار التعريف القانوني للجناح والجريمة أن السلوك المنحرف مهما استنكره الناس، فإنه لا يدخل في نطاق السلوك الإجرامي ما لم ينص القانون الجنائي على ذلك"[3].

كما يعد انحراف الأحداث مفهوما ذو وضع خاص يجعل من الصعب تعريفه بسبب دلالته السلوكية.

ويعرف انحراف الأحداث عادة على أساس عنصرين يكونان هذا المفهوم وهما" [4]:

- مركز الشخص القاصر.
- الفعل الذي يأتيه مثل هذا الشخص الذي يعتبر انحرافا طبقا لقوانين بلده.

يجب القول بأن تحديد الشخص القاصر ومركزه، وتحديد ماهية الفعل المنحرف يختلفان اختلافا كبيرا عند تفسيرهما من مكان لآخر، فعلى سبيل المثال في ظل التنظيمات الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية يعد السلوك غير القانوني هو السلوك المؤدي بفاعله إلى المحاكمة أمام محكمة الأحداث ويعد الحدث منحرفا إذا وجد أو ارتكب أي سلوك مما يأتي:

- انتهاك أي قانون.
- تكرار الغياب دون إذن من المنزل
- الاتصال أو التعامل مع اللصوص أو الأفراد ذوي السمعة السيئة
- الحدث غير القابل للعلاج أو الإصلاح
- الحدث العاق لوالديه
- الانضمام إلى جماعة أو عصابة من المجرمين
- السلوك لا أخلاقي
- الغياب عن المنزل
- اعتياد التجوال في ساحات السكك الحديدية
- القفز من القطارات واقتحام السيارات
- التواجد في أماكن تباع فيها المشروبات الروحية
- العمل في وظيفة غير شرعية
- تدخين السجائر وتعاطي المخدرات

- عدم الطاعة، التسول تناول الخمور التشرد القيام بفعل فاضح.
- الهرب من المؤسسات، ممارسة الشذوذ الجنسي [5].

وبهذا المعنى نجد التعريفات القانونية تعمل عادة على أن تعكس الثقافة القانونية والعمليات الإجرائية القضائية التي يتعرض لها الحدث متى برزت وتحققت علامات ودلائل انحرافه وعادة ما نجد في الاتجاه القانوني وصفا للأفعال وتحديدا للعقوبات عن طريق مصطلحات قانونية خاصة من أجل حماية المواطن وتوفير الحماية للمجتمع من أولئك الذين يصبح سلوكهم على درجة معينة من الخطورة الاجتماعية.

ب– **وفي نظر علماء الاجتماع** يعني الجناح ذلك السلوك الذي يقوم به الحدث منتهكا معيارا معينا لوجود دافع معين أو لوجود مجموعة من العوامل والظروف أو الضغوط التي يخضع لها الفاعل"[6].

يُعرف "روبيرت ميرتون (R.MERTON) السلوك الجانح والانحرافي، بأنه ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي ولكنه يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره"[7].

ويكاد يجمع علماء الاجتماع الذين تناولوا مفهوم الجناح، أن السلوك الجانح وفقا للمفهوم الاجتماعي يعتبر جزءا من ثقافة الجماعة التي ينتمي إليها الحدث الجانح، ولذلك فإن دراسة هذا السلوك الجانح ترتبط بدراسة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد، بأفراد الجماعة التي يعيش فيها" وفي هذا المعنى يعتبر جناح الأحداث ظاهرة سلوكية تنشأ من خلال التفاعل الاجتماعي بين الفرد وبين الأخرين من جهة، أو بين الفرد وبين المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية التي يخضع لها من جهة ثانية، أو بين الفرد وبين التركيب الاجتماعي ككل من جهة ثالثة"[8].

ج– **يعرف الجناح عند علماء النفس** على أنه" لون من اضطراب السلوك أساسه اضطراب في النمو النفسي والعصبي والعقلي نتيجة عوامل مختلفة تكون قد عاقت هذا النمو، ويؤدي إلى نقص في بعض نواحي الشخصية"[9] ووفقا لذلك يركز أغلبية علماء النفس اهتمامهم العلمي على شخصية الحدث الجانح ومراحل تطور هذه الشخصية، مفترضين أن الصراعات النفسية الداخلية التي تبدأ في مرحلة مبكرة من حياة الطفل هي التي تسهم في تشكيل نوع من "**الشخصية الجانحة**"[10].

أما في المجتمع الجزائري فقد حدد المجلس الأعلى للشباب والطفولة مفهوم جناح الأحداث بأنه: عدم تكيف اجتماعي، وهو عبارة عن حالة يوجد فيها الأطفال المراهقون في معارضة مع قوانين مجتمعهم، كما أن مفهوم جناح الأحداث في المجتمع الجزائري غالبا ما يكون مرتبطا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية في مظاهره، وبالظروف النفسية الاجتماعية في عوامله[11].

3- الفرق بين الجناح والانحراف:

لاحظنا في الدراسات الاجتماعية العربية استخدام مفهومي انحراف الأحداث وجناح الأحداث بنفس المعنى تقريبا، ولكن النظرة المتعمقة تكشف لنا أن مفهوم انحراف الأحداث أوسع وأشمل من مفهوم جناح الأحداث، فالجناح هو السلوك الذي يقع تحت طائلة القانون، لأن فيه اعتداء على القانون والنظام العام، وهو السلوك الذي ارتكبه الكبار يعاقبون عليه كجريمة. أما الانحراف فإنه يشمل أنماطا سلوكية أخرى كالهروب من المدرسة، واعتياد التدخين في سن مبكرة، والتمرد على سلطة الوالدين أو الأولياء إلى غير ذلك من الأنماط التي لا تقع تحت طائلة القانون، ولكنها مع ذلك تهيئ الطفل فيما بعد للجناح ومن هنا فهي تدخل في إطار الإنحراف.

المطلب الثاني: تعريف الحدث

يختلف مفهوم "الحدث" في القانون عن مفهوميه في علم الاجتماع وعلم النفس ويرجع هذا الاختلاف إلى نظرة كل من رجال القانون وعلماء الاجتماع وعلماء النفس إلى المفهوم المقصود بالحدث.

مفهوم الحدث:

تدل كلمة "**حدث** " في اللغة العربية إلى فتى السن "أو حديث السن أو" صغير السن"[12].

يشير مصطلح "**الحدث**" **من الناحية الزمنية** إلى عمر يتراوح ما بين ست سنوات إلى عشر سنوات كحد أدنى، وإلى عمر يتراوح ما بين ستة عشرة سنة إلى إحدى وعشرون سنة في حدّه الأقصى [13]. وينظر إلى هذه الفترة بصفة عامة وخاصة من الناحية الاجتماعية على أنها تشمل على سني العمر التي يُطلق عليها "الطفولة والمراهقة ." ويشير مصطلح من الناحية الوظيفية إلى الخصائص، والإمكانيات والمسؤولية الفردية التي تلي مرحلة الطفولة ولكنها قبل مرحلة النضج.

يعرف القانون الحدث بأنه الصغير في الفترة بين سن التي حدّدها القانون للتمييز، والسن التي حددها لبلوغ الرشد الجنائي[14].

يشير **مفهوم الحدث في نظر علماء الاجتماع والنفس** إلى الصغير منذ ولادته إلى تمام نضوجه الاجتماعي والنفسي وتكتمل عناصر رشده"[15].

ولما كانت ظاهرة جناح الأحداث من الظواهر التي ارتبطت بالمجتمعات الإنسانية القديمة والحديثة، فقد تناولتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، فحددت بعض القوانين الجنائية وغالبية تشريعات الأحداث السن القانونية للأشخاص الذين يمكن اعتبارهم أحداثا جانحين من خلال مرحلة زمنية معينة تقع بين حدّ أدنى لانعدام المسؤولية الجنائية وبين حد أعلى لتقرير هذه المسؤولية.

أما المشرع الجزائري فقد حدّد سنّ الحدث من بلوغه سنّ الثالثة عشر سنة كاملة، وتنتهي عند بلوغه سن الثامنة عشر سنة كاملة"[16] ، أما نوع العقوبة المفروضة على الأحداث الجانحين في هذه المرحلة أي فترة المسؤولية المخففة فإن المشرع الجزائري أقر العقوبات ذات الطابع التربوي بالدرجة الأولى" وفيما يتعلق بالقاصر الذي لم يبلغ سن الثالثة عشر سنة فإنه لا تقع عليه العقوبة الجزائية مهما كانت الجريمة التي ارتكبها غير أنه يخضع لتدابير الحماية والتربية في حالة ارتكابه جنحة أو جناية ، أما إذا ارتكب مخالفة فقط فإنه لا يحكم عليه إلا بالتوبيخ أو الغرامة[17] .

يرجع هذا الاختلاف في تحديد القوانين لسن الحدث بين التشريعات العالمية غالبا إلا عوامل طبيعية واجتماعية وثقافية.

المبحث الثاني: تقييم حجم ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري.

إن تقييم حجم ظاهرة الجنوح في الجزائر يتم بالدرجة الأولى من خلال الإحصائيات الجنائية أي إحصائيات القضايا التي يتورط فيها الأحداث والتي تسجل على مستوى مصالح الشرطة أو الدرك الوطني وهذه الإحصائيات لا يمكن أن تعكس الحجم الفعلي للظاهرة وهذا راجع إلى كتمان المجتمع لعدد كبير من حالات السلوكات الانحرافية المعاقب عليها وعدم التبليغ عما يرتكبه الأحداث وهذا ما يؤدي إلى عدم إعطاء صورة واضحة عن ظاهرة الجنوح، وبالرغم من ذلك فإن المعطيات المتوفرة عن هذه الإحصائيات تنذر بأن المجتمع الجزائري أمام كارثة حقيقية تهدد مستقبل أجياله.

المطلب الأول: حجم ظاهرة الجنوح وانحراف الأحداث في الجزائر

تعتمد أبعاد ظاهرة الجناح والجريمة من حيث حجمها وحركتها على الإحصائيات الجنائية الرسمية في المقام الأول، إلا أن هذه الإحصائيات لا تعكس لنا الحجم الفعلي لمشكلة الجناح، لأن درجة ثباتها وصدقها محدودة، ذلك لأن الحجم الرسمي للجناح يتأثر بغياب عدد كبير من الجرائم التي يصعب التوصل إليها وهذا ما يسمى بالجنوح أو **الإجرام الخفي**.

سنحاول خلال هذا المطلب أن نقدم من خلال الجدولين الآتيين بعض الإحصائيات المسجلة على مستوى مصالح الشرطة على المستوى الوطني خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017، وهذه الإحصائيات مقسمة على حسب الجنس (ذكور، إناث) وعلى أساس نمط الجريمة المرتكبة.

أولا:الجدول رقم 1: يوضح توزيع الأحداث الجانحين حسب الجنس من سنة 2000 إلى 2017.

الجنس	الذكور	%	الإناث	%	المجموع

السنة					
2000	8860	97.28	248	2.72	9108
2001	9639	96.74	325	3.26	9964
2002	12268	97.02	377	2.98	12645
2003	10566	97.33	290	2.67	10856
2004	10668	97.29	297	2.71	10965
2005	11030	97.59	272	2.41	11302
2006	10705	96.77	357	3.23	11062
2007	9680	96.85	315	3.15	9995
2008	10572	96.83	346	3.17	10918
2009	9669	96.84	315	3.15	9984
2010	8887	96.64	309	3.36	9196
2011	9060	96.97	283	3.03	9343
2012	7596	96.53	273	3.47	7869
2013	7877	98.29	137	1.71	8014
2014	10751	96.68	369	3.32	11120
2015	1007	97.22	287	2.78	10357
2016	11727	97.48	303	2.52	12030
2017	10695	98.02	216	1.98	10911

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني، توزيع الأحداث الجانحين حسب الجنس من 2000 إلى2017 م.

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول أن نسبة الأحداث الذكور تأتي في المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة جدا مقارنة مع نسبة الأحداث الإناث، وهذا يرجع إلى الخصائص التي يتميز بها الأحداث الذكور الذين يتميزون بالخشونة واندفاعية أكبر، كما أن قضائهم لأغلب أوقاتهم في الشارع مع رفاق منحرفين تجعلهم أكثر عرضة لمواقف قد تتسبب في إقدامهم على سلوكيات منحرفة وطبيعة هذه السلوكيات المنحرفة

تجعلهم أكثر عرضة للقبض عليهم، فإذا أخذنا مثلا جريمة السرقة أو الضرب والجرح العمدي نجد أن الضحية يتابع هذا الحدث الجانح، ورجال الشرطة كذلك تقوم بمتابعته ولذلك يتم القبض عليه.

فيما يخص الإناث فإن جرائمهن أقل ، وذلك راجع إلى عدة عوامل لعل أهمها هو طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تتلقاها الفتاة داخل الأسرة الجزائرية المحافظة المبنية على الحشمة والحياء، وعدم السماح لها بالبقاء خارج المنزل إلاّ في حالات خاصة كأوقات الدراسة مثلا، بالإضافة إلى عامل التكوين الجسدي للأنثى فهي أقل قوة من الذكر، لذلك لا تستطيع القيام بالجرائم التي تتطلب قوة جسدية كالضرب والجرح العمدي مثلا، كما أنها من الناحية النفسية فهي أقل اندفاع من الذكر وأكثر خوفا وحذرا منه، بالإضافة إلى طبيعة الانحرافات التي تقوم بها والتي من أهمها ممارسة الدعارة وطبيعة هذه الجريمة تجعلها تمارس في الخفاء مع ترقب شديد من قبل فاعليها تكتم عنها، وحتى وإن علم أهل الفتاة بوقوعها، فإن أغلبهم يسعى إلى إخفائها وعدم التبليغ عنها عند الجهات المعنية، وهذا خوفا من الفضيحة وتشوه سمعة العائلة، والحال كذلك مع جرائم الإجهاض التي تقوم بها بعض القاصرات والتي تكون في عيادات سرية، وتتم بسرية تامة.

نستطيع القول أن هذه الأرقام لا تعكس الحجم الحقيقي للجرائم التي تقوم بها القاصرات، فحجم جرائمهن أكبر وهو ما يعرف في علم الاجتماع بالرقم الأسود.

ثانيا الجدول رقم2: يوضح أنماط الجرائم المرتكبة من طرف الأحداث من 2000 إلى غاية 2012.

السنة / الجرائم	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السرقات	4487	4604	5136	5509	5898	4739
تحطيم الأملاك	437	522	714	499	254	665
المساس بالعائلة والآداب العامة	452	430	592	400	384	407
تكوين عصابة أشرار	287	274	331	369	404	324
حمل واستهلاك المخدرات	145	197	257	194	211	301
ضرب وجرح عمدي	2762	2643	3686	2574	2179	2728
ضرب وجرح مفضي للوفاة	19	41	11	14	02	07

التعدي على الأصول	49	61	164	62	73	124
القتل العمدي	11	15	38	23	13	25
محاولة القتل العمدي	00	00	00	00	00	09
مخالفات أخرى	459	1177	1716	1212	1547	1973
المجموع	9108	9964	12645	10856	10965	11302

السنة / الجرائم	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السرقات	4804	4160	4701	4010	3773	3305	2870
تحطيم الأملاك	558	493	486	484	248	268	302
المساس بالعائلة والآداب العامة	480	591	469	490	413	404	408
تكوين عصابة أشرار	328	321	395	302	382	584	363
حمل واستهلاك المخدرات	280	239	290	309	233	232	375
ضرب وجرح عمدي	2834	2378	2667	2611	2153	2063	1905
ضرب وجرح مفضي للوفاة	01	08	17	17	06	13	15
التعدي على الأصول	116	108	80	63	78	65	58
القتل العمدي	24	22	23	21	19	17	17
محاولة القتل العمدي	18	04	15	07	14	10	12
مخالفات أخرى	1619	1671	1775	1670	1877	2418	1544
المجموع	11062	9995	10918	9984	9196	9343	7869

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني، توزيع الأحداث الجانحين حسب أنماط الجرائم التي ارتكبوها من 2000م إلى 2012م.

السنة / الجرائم	2013	2014	2015	2016	2017
السرقات	3660	4514	4540	4759	4295
تحطيم الأملاك	379	568	450	597	275
المساس بالعائلة والآداب العامة	367	676	434	568	486
تكوين عصابة أشرار	240	441	360	387	435
حمل واستهلاك المخدرات	251	249	257	441	292
ضرب وجرح عمدي	1978	2528	2595	2947	2628
ضرب وجرح مفضي للوفاة	03	17	14	21	19
التعدي على الأصول	96	94	73	117	126
القتل العمدي	09	29	16	24	32
محاولة القتل العمدي	05	13	07	23	21
مخالفات أخرى	1026	1991	1611	2146	2302
المجموع	8014	11120	10357	12030	10911

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني، توزيع الأحداث الجانحين حسب أنماط الجرائم التي ارتكبوها من 2000 إلى 2017.

من خلال هذا الجدول يتبين أن جريمة السرقة بمختلف أنواعها تأتي في مقدمة أنماط الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث، تليها في المرتبة الثانية جرائم الضرب والجرح العمدي، وفي المرتبة الثالثة نجد هناك تقارب في الأرقام بين مجموعة من الجرائم هي: المساس بالعائلة والآداب العامة تحطيم الأملاك، تكوين عصابة أشرار، حمل واستهلاك المخدرات ،ثم نجد بقية الأنماط الأخرى من الجرائم.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن جريمة السرقة بمختلف أنواعها تأتي في مقدمة الجرائم التي يرتكبها الأحداث، ويبدو هذا الأمر منطقيا إذا علمنا أن ما يدفع أغلبية هؤلاء الأحداث إلى السرقة هي ظروفهم المعيشية السيئة التي يعيشونها، حيث أن أغلبهم ينحدر من أسر فقيرة ذات دخل مادي ضعيف،

لذلك يبحث الحدث عن مصدر للأموال، لتلبية حاجاته المادية التي عجزت عائلته عن تلبيتها له، فيجد السرقة كمنفذ لتوفير هذا المال.

المطلب الثاني: ظاهرة الجنوح وانحراف الأحداث في الجزائر

أما جرائم الضرب والجرح العمدي فهو راجع إلى المرحلة العمرية الحساسة التي يعيشها الحدث وهي مرحلة المراهقة حيث يحاول فيها الحدث إثبات ذاته في محيطه الاجتماعي خصوصا مع الأفراد الأكبر منه سنا ولذلك نجده يفتعل الكثير من المشاكل والمشاجرات، وهذا راجع إلى سرعة التهيج والغضب الذي يميز مرحلة المراهقة، وكذا شعوره بأنه صار أكبر وأقوى وقادر على إيذاء الآخرين إذا اضطر إلى ذلك.

أما الجرائم الأخرى التي يرتكبها الأحداث مثل تكوين عصابة أشرار وتحطيم الممتلكات العامة والمساس بالآداب العامة وحيازة واستهلاك المخدرات، فهي كذلك راجعة إلى طبيعة مرحلة المراهقة التي يتميز فيها الحدث بالاندفاع وحب المغامرة وتوكيد الذات، خصوصا إذا كان ضمن جماعة من المنحرفين، فيحاول من خلال سلوكاته المنحرفة هذه أن يبين لهم مدى قوته وشجاعته، حتى يحظى بالاحترام والتقدير داخل هذه الجماعة، وحتى لا يوصم بالجبن والخوف، وبالتالي ينبذ من جماعته .

كتعليق عن معدلات الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث على العموم نلاحظ أنها كانت في ارتفاع مستمر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006، ثم عاودت الانخفاض بداية من سنة 2007 إلى غاية 2012 ثم شهدت ارتفاع مع بداية سنة 2013 إلى غاية سنة 2016 وهذا الاختلال ربما راجع إلى التغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري.

نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها معرفة العوامل التي أدت إلى ظهور وتطور ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري سنوضح تلك العوامل التي ساهمت في بروز هذه الظاهرة و تطورها .

المبحث الثالث: عوامل بروز ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري

أصبح المجتمع الجزائري اليوم يواجه الكثير من التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها التغيرات الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية التي لحقت بكيان ووظيفة كافة المؤسسات الاجتماعية العاملة في ميادين الضبط الاجتماعي كالأسرة والمدرسة والحي، حيث فشلت بعض الأسر في المجتمع الجزائري في توفير الحياة السوية لأطفالها، وقد قصرت غالبية المؤسسات التعليمية في أداء رسالتها نحو وقاية الأحداث من الانحراف والجنوح ، كما أن الحيّ في المجتمع الجزائري لم يعد ذلك الفضاء الذي يساند الأسرة ويساعدها في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، و ذلك نظرا لما

تعرضت له هذه المؤسسات الاجتماعية الحيوية من اختلالات انعكست سلبا على الأحداث، بالتالي تكون قد ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تفاقم ظاهرة جناح الأحداث.

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية والتربوية

تعتبر العوامل الاجتماعية من أبرز المسببات التي تساهم في زيادة نسب التوجه نحو الانحراف لدى فئة الأحداث، خاصة تلك المتعلقة بالأسرة كونها الوسط الطبيعي الأول الذي يجد الطفل نفسه في تواصل معه حيث دلت العديد من الدراسات مدى الارتباط الوثيق بين الجو الأسري وعلاقته بالانحراف وهو ما يدل على فشل الأسرة في أداء وظيفتها التربيوية،بالإضافة إلى عامل التعليم الذي يعد أهم مؤشرات التوجه نحو الانحراف لدى الجانحين الأحداث، وهذا ما يبرز مدى فعالية التعليم في حياة الكائن البشري،وهذا ما سنحاول عرضه بداية بـ:

أولا: المحيط الأسري

على مستوى الأسرة نجد أن الكثير من الأسر عانت من مشاكل الفقر و سوء الأحوال السكنية والأمية وضعف القدرة الشرائية و التفكك الأسري، مما أضعف قدرتها على حماية أفرادها وعلى الحفاظ على تماسكها والقيام بوظائفها الاجتماعية التربوية،فتخلّي الكثير من الأسر عن واجبها التربوي تجاه أبنائها، إذ غالبا ما تلجأ الأسر التي تواجه مشاكل مع أبنائها إلى إيداعهم بمراكز إعادة التربية بحجة أنها أصبحت غير قادرة على ضبط سلوكهم، وعند تخلي الأسرة عن مسؤوليتها تجاه أبنائها فلا يمكن للمربي أو الشرطي أو قاضي الأحداث مساعدة الحدث الجانح أو الحدث المعرض للانحراف دون مساعدة الأسرة خاصة وأن الانحراف في ارتفاع مستمر،بالإضافة إلى الصعوبات والمشاكل التي تعيشها الكثير من الأسر جعلت الأحداث يعيشون في محيط اجتماعي واقتصادي وثقافي غير مناسب مثل الفقر والسّكن غير اللائق من ناحية ضيقة ونوعيته وموقعه إلى جانب التفكك الأسري عن طريق الطلاق والهجر والمستوى الأخلاقي للأسر، والتوتر الأسري، وأساليب التربية الخاطئة و سوء معاملة الأهل وإهمالهم أو استغلالهم لأطفالهم منذ سن مبكرة مع نقص الدور الوقائي في القيام بوظيفة المراقبة، كلها عوامل رئيسية لها علاقة كبيرة بجنوح الأحداث حسب ما صرح به قضاة الأحداث وبعض المسؤولين بمديرية الأمن الوطني.

ثانيا: التسرب المدرسي و عجز المنظومة التربوية ، ومراكز التكوين المهني عن التكفل بالعدد الهائل من المتسربين الأحداث إلى جانب غياب شبه تام للمؤسسات التي ينبغي أن تأخذ على عاتقها مستقبل الشباب و إدماجهم اجتماعيا و مهنيا خلق شباب عاطل، ضائع و متسكع في الشوارع دون أي هدف، وعرضة لأخطار الانحراف و الجنوح.

على مستوى المدرسة نجد أن كثرة التسربات المدرسية عن طريق الطرد أو التخلي الطوعي عن الدراسة نتيجة الفشل الدراسي المتواصل الذي ساهم في إفلات شريحة هامة من الأحداث من مواصلة الدراسة لتفتح لهم أبواب الأخطار التي ترصدهم في الشارع .

إن ظروف التدريس الصعبة الناجمة عن نقص الوسائل واكتظاظ الأقسام وصعوبة تطوير المناهج التربوية و لجوء المدرسين بإفراط إلى الضغط بواسطة العقوبة و العنف الجسدي اللفظي نظرا لنقص في التكوين البيداغوجي و النفسي والاجتماعي للمعلم غالبا ما يؤدي إلى سوء التكيف المدرسي، خاصة وأن الأحداث في سن المراهقة يكونون بحاجة إلى تأكيد ذواتهم، مما يدفعهم إلى كره الدراسة، ومن ثم التخلي عنها والبحث عن طرق ووسائل أخرى لتأكيد ذواتهم والتي غالبا ما تتمثل في السلوك العنيف و التدخين وتعاطي المخدرات إلى غيرها من الأفعـــال الخطيرة التي يمارسها الحدث كتعويض للإخفـاق الدراسي،

إن هؤلاء الأحداث المتسربين من المدارس، الذين ينحدر معظمهم من أسر فقيرة غالبا ما يجدون أنفسهم تحت رحمة الشارع وفي فراغ تام نظرا لعجزهم عن إيجاد عمل أو مقعد في مراكز التكوين المهني فيلجؤون إلى ممارسة نشاطات تجارية غير مصرح بها أو احتمال دخولهم إلى عالم الجناح و الجريمة.

ثالثا: الانفجار الحضري وما صاحبه من انتشار الأحياء الفقيرة التي تتمركز فيها كل الرذائل ألحق بالعديد من الأسر صعوبات كثيرة حالت دون توفير تربية سوية لأبنائها.

رابعا: الأزمة الأمنية في الجزائر جعلت عائلات بأكملها تهجر مناطقها الريفية، وتضطر إلى تغيير محيطها الاجتماعي و نمط معيشتها نحو الأسوأ الأمر الذي انعكس سلبا على أبنائها الذين أصبحوا يعيشون في الفقر و الحرمان مما أدى بالكثير منهم إلى انتهاج طريق الجنوح و الانحراف.

خامسا: فشل مراكز إعادة التربية في إعادة إدماج الجانحين .

سادسا:الإقبال الكبير للأحداث على تعاطي المخدرات ، إذ بينت ملفات الأحداث المتواجدين بمراكز إعادة التربية أو مراكز التأهيل أن نسبة كبيرة منهم اقترفوا جنحا ومخالفات متنوعة تحت تأثير المخدرات التي أصبح الحصول عليها سهل جدا في المجتمع الجزائري .

وتلعب العلاقات الأسرية دورا هاما في انحراف الأحداث ،فطبقا للأنماط السلوكية المتبادلة بين الحدث و أبويه –بصفة خاصة– يتحدد سلوك الحدث، فإما أن تلعب تلك العلاقات دورا إيجابيا في حماية الحدث من الانحراف، أو من أن تمارس دورها السلبي في دفعه بصورة مباشرة وقوية نحو الإنحراف[18].

سابعا: وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث أي أن سوء استغلال أوقات الفراغ يعد عاملا هاما في تكوين الصحبة السيئة والمنحرفة[19].

ثامنا: أثر الرفقة السيئة في جنوح الأحداث سواء في الأحياء الراقية أو الشعبية أو القصديرية ،حيث نجد الأسر الواعية تسعى جاهدة إلى حجز أبنائها داخل البيوت ومنعهم من الخروج إلا في حالة قضاء الحاجيات الضرورية تحت المراقبة والحراسة المشددة خوفا من تعرضهم لمخاطر الوقوع في رفاق السوء، وهكذا نظرا للخطورة التي أصبح يسببها الشارع على سلوك الطفل أصبح الكثير من الأطفال محرومين من مزاولة حياتهم الطبيعية داخل الأحياء لأنها أصبحت غير آمنة، وإذا حاولنا تحديد معالم البيئة الخارجية التي يعيش فيها الأحداث ظهرت أمامنا تشكيلات متعددة نحصر أهمها في الظروف السكنية المفروضة على الأحداث دون اختيار، والطابع الذي يأخذه الحي من ناحية تخلفه حيث بينت تقارير الشرطة القضائية العاملة في ميدان الطفولة الجانحة على مستوى مديرية الأمن الوطني أن غالبية الأطفال الجانحين الذين يتم القبض عليهم يعيشون في المدن الكبيرة وينحدرون من أسر فقيرة ذات دخول ضئيلة، ويترعرعون في أحياء مُتخلفة ذات خصائص ثقافية واجتماعية واقتصادية إيكولوجية غير مناسبة، ويمكن اعتبارها مناطق لتفريخ الجناح لكونها تتصف بكل أسباب عدم التنظيم الاجتماعي، والأطفال الذين ينشؤون في هذه الأحياء غالبا ما يكونون معرضين إلى كل أخطار السلوكات الجانحة والمنحرفة التي تنتهجها الأحياء، خاصة إذا انعدمت المرافق والتجهيزات الضرورية التي من شأنها تأطير الأحداث في وقت فراغهم لوقايتهم من الانحراف والجنوح، غير أننا نجد أن هذا القطاع الحيوي هُمّش نظرا لعدم إعطائه العناية الكافية على الرغم من أن مهامه مرتبطة ارتباطا وثيقا بممارسة السّيادة الوطنية لأنه مرتبط بتثقيف المواطن وترقية مستواه السياسي والفكري والروحي عن طريق استغلال التجهيزات الثقافيـــة والرياضية والاجتماعية والترفيهية.

المطلب الثاني: العوامل النفسية والتكنولوجيات الحديثة من وسائل الإعلام والاتصال

تعتبر العوامل والظروف النفسية من بين الأسباب البالغة الأهمية الموجهة نحو الانحراف، فانحراف الأحداث كثيرا ما يعزى إلى الإصابة بأمراض نفسية أو عصبية وضعت بدورها في نفس الطفل منذ صغره ثم كمنت في نفسيته حتى سن المراهقة وأيضا فإن الطفل الذي يعاني الكبت والقمع المتكرر لا تظهر لديه الدوافع العدوانية ومظاهر الانحراف أثناء معاناته هذه بل لابد مع تقدم سنه أن تنفجر دوافعه بشكل أو بآخر. بالإضافة إلى التكنولوجيات والتقنيات الحديثة التي عرفها المجتمع منها وسائل الاعلام والاتصال التي تعد عاملا في تعليم وإكساب السلوك الانحرافي والجانح للأحداث بحكم قابليتهم للتقليد والمحاكات وشدة التأثر مما يدفعهم إلى الوقوع في السلوك الجانح وهذا ما سيتم التطرق إليه.

أولا: العوامل النفسية:

تلعب العوامل والظروف النفسية التي يعيشها الطفل دورا هاما وأساسيا في إحساسه بالأمن والاستقرار والطمأنينة وبالتالي عدم حاجته إلى البحث عنها في مجالات أخرى غير محمية أو مدروسة وهو ما تتجلى آثاره من خلال التقارير المختلفة والمتعددة التي تثبت مدى الارتباط الوثيق بين العوامل النفسية والعوامل المساعدة أو المؤدية إلى الانحراف، فكثيرا ما يجد هذا الأخير محفزاته وجذوره في حالات التوتر النفسي والاضطرابات المصاحبة لها حيث يلعب كل من العنف والإحباط الذي يتعرض له الطفل باستمرار نتيجة فقدان الحب الأسري الاجتماعي مما يعرضه للإصابة بالأمراض النفسية وحتى العصبية، وهي التي تعد في كثير من الأحيان سببا مباشرا يدفعه إلى ممارسة نفس ما مورس عليه من عنف باسم "الرد الدفاعي المضاد" الذي يحاول من خلاله حماية نفسه حيث يتعلم بالخبرة أن العنف هو لغة الحياة في الشارع، وفي أحيان أخرى يكون السبب في توجه الطفل للانحراف ناجما عن حرمانه من بعض حاجياته ومتطلباته خاصة إذا كان ذلك من طرف الأسرة فهي تعتبر صورة من صور الإيذاء التي يتعرض لها الطفل والتي تعرقل السير الطبيعي لتطور نموه بشكل عام وفي هذا الشأن التكلم عن الصحة النفسية للطفل الجزائري تستدعي منا التطرق إلى الاضطرابات المختلفة التي يعانيها هذا الطفل ضمن مختلف مجالات حياته سوآء الأسرية منها أو المدرسية أو الاجتماعية.

ثانيا: التكنولوجيات الحديثة (وسائل الاعلام والاتصال)

تعد وسائل الاعلام والاتصال سلاح ذو حدين فبقدر ما تقدمه من خدمات نفعية بقدر ما تفرز عنها آثار سلبية متباينة الخطورة سواء على الفرد أو المجتمع ،حيث تلعب دورا هاما في اكساب وتنمي الحدث السلوك الانحرافين والسلوك الجانح إلى جانب السلوك العدواني ،فالحدث معرض للانحراف والجنوح في أية لحظة نتيجة الاستخدام الخاطئ لوسائل الإعلام والاتصال ،لما تعرضه هذه الوسائل من مضامين تجسد وترسخ فكرة العنف والجريمة والاعتداء والعدوان في ذهن الحدث خاصة أنها لا تخضع لأي رقابة أو توجيه.

إن تأثير الغزو الثقافي والفكري الذي صاحب التطور التكنولوجي من خلال القنوات الفضائية الأجنبية وشبكة الانترنيت خاصة بالنسبة للأطفال في سن ما بين 10 و16 سنة الذين أثبتت الدراسات النفسية أنهم يتأثرون بسهولة بالعدوانية و العنف والجنس. فقد تساهم وسائل الإعلام والاتصال خاصة التلفزيون في شيوع ظاهرة العنف عند الأطفال أو تنميتها وتطويرها حيث ينمي عند الطفل شهية العنف ويضاعفها كما يساعد على تخفيف الإحساس بالخطأ وهذا نتيجة لكون أن طبيعة البرامج المعروضة اليوم أغلبها برامج عنف وعدوان وجريمة وجنس والتي لها تأثير كبير على الأطفال وتكرارها يؤدي إلى الانحراف أما

بالنسبة لشبكة الأنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي في إكساب السلوك الجانح فهي بطبيعة الحال تساهم في اكتساب وانتشار السلوك الانحرافي من خلال عرضها للصور الإجرامية التي تؤثر بشكل كبير على نفسية الحدث وبشكل مغري ،وخاصة لما يزين واقع المجرمين من خلال اكتسابهم للمال والقوة والسلطة تجعل المُشاهد يرغب في محاكاتهم وتقليدهم لتحقيق ما حققوه عن طريق جرائمهم" [20]

كما أن الأنترنيت تعلم الحدث أو الطفل اختراق أنظمة المعلومات والجريمة المنظمة عبر الانترنيت،كما تساهم في تبادل المعلومات المتمثلة عادة في صور وفيديوهات مروعة أو مشاهد مخلة أو يتعلم الحدث من بعض المواقع الإباحية أين يكون الطفل أحيانا يبحث عن ارتكاب جرائم كالاغتصاب والشذوذ الجنسي والبغاء أو الإغواء ،كما يكون هو الضحية أحيانا أخرى [21].

المبحث الرابع: التصدي جناح الأحداث للتخفيف من خطورتها وتطويق مضاعفتها.

من الطبيعي أن تفرض علينا دراسة جنوح الأحداث معرفة عوامل و أسباب هذا الجنوح وهذا قصد الوصول إلى سبل وأساليب الوقاية منه أو علاجه لأنه لا يمكن الوصول إلى الدواء ما لم يتم تشخيص الداء، وعوامل الجنوح هنا ليست تلك العلاقة السببية اللزومية بين المقدمة والنتيجة أي أن العوامل التي سوف نتطرق إليها لا تؤدي بالضرورة إلى الجنوح وإنما هي علاقة ارتباط احتمالي بين المقدمة والنتيجة.

المطلب الأول: الممارسات والحلول للتصدي لظاهرة جناح الأحداث

يتضمن التصدي لظاهرة جناح الأحداث بهدف التخفيف من خطورتها التطويق من مضاعفتها جملة من الممارسات والحلول والاقتراحات والتي سنوضحها في هذا المطلب من خلال نقاط مهمة احتوت على:

– تقرير سياسة ناجعة لمكافحة الفقر والتهميش والإقصاء، وذلك بإنشاء مناصب الشغل وتيسير شروط الحصول على سكن.

– ضرورة توعية الآباء بأهمية التربية ومتابعة أبنائهم سواء في البيت أو في المدرسة أو في الشارع، ومراقبتهم في استعمال وسائل الاعلام والاتصال ،والاهتمام أكثر بالرعاية النفسية والاجتماعية للأحداث داخل مراكز إعادة التربية حتى يتمكنوا من الاندماج ثانية في الحياة العادية .

– محاولة إيجاد نوع من التوافق العاطفي بين جو المركز والجو الأسري، ومحاولة القائمين على المركز معاملة الحدث معاملة احترام ورفق، حتى تتحقق له الراحة النفسية والتي بدورها تخفف من الصراعات والتوترات الداخلية .

– السهر على تقديم التعليم المناسب للأحداث، يتوافق والبرامج التعليمية العادية، مما يضمن تحقيق التلاؤم بين التعليم داخل المركز وفي الحياة العادية، ومحاربة التهميش عن طريق توفير المراكز الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية ودور الشباب في كل الأحياء الفقيرة منها والراقية، والسهر على أن

تكون هذه الأنشطة جذابة للأحداث في حالة خطر معنوي لكي تمكنهم من إشغال أوقات فراغهم بصفة مفيدة.

– تقويم السياسة الموجهة للأحداث والشباب تقويما صارما وتشجيع إنشاء جمعيات جديدة لتنظيم الشباب وإشراكهم في تسطير المشاريع التي تعنيهم.

– تقرير سياسة ناجعة لمكافحة الفقر والتهميش والإقصاء، وذلك بإنشاء مناصب الشغل وتيسير شروط الحصول على سكن واحترام مخططات البناء في المدن من حيث مساحة السكنات والتجهيزات الجماعية وتحسين الجو المعيشي، والمساحات والأماكن المخصصة لألعاب الأطفال.

– تقديم الدعم للأسرة في مهمتها التربوية باعتبارها المحور الرئيسي الذي ينبغي أن تنصب فيه جميع الجهود الرامية إلى وقاية الأحداث من الانحراف ، وينبغي أن يتمثل هذا الدعم فيما يلي:

– تحسين الدخل للعائلات الفقيرة من أجل الرفع من المستوى المعيشي لبعض الأسر المحدودة الدخل وإعداد سياسة صارمة تجاه سوء معاملة العائلات للأطفال، وتحذير الآباء من اللجوء إلى العقاب الجسدي العنيف، –التفكير في إدراج عقوبات صارمة ضد الآباء المهملين والمتخليين عن مسؤولياتهم تجاه أبنائهم، ومعاقبة الآباء الذين يمنعون عمدا أبنائهم عن مواصلة التعليم من أجل استغلالهم في التسول أو دفعهم نحو امتهان أعمال هامشية كثيرا ما تعرضهم لأخطار الجنوح والانحراف.

– مساعدة الأسرة في تربية أبنائها عن طريق تنظيم برامج لتوعيتها بمختلف وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون وصحف وندوات وخطب في المساجد تستهدف إظهار الطرق التربوية الصحيحة والسليمة، ودور الأسرة في وقاية أبنائها من الوقوع في الانحراف والإجرام، ودور الآباء والأمهات والأبناء في الحفاظ على كيان الأسرة، وحث الآباء والأمهات على متابعة ومراقبة أبنائهم، والالتزام بكامل مسؤولياتهم في متابعة عملهم المدرسي أو وقت فراغهم أو نوعية أصدقائهم ، لأن الطفل لكي يبتعد عن الانحراف والجناح ينبغي – بقدر ما تسمح به الظروف– أن ينمو تحت رعاية الأبوين ومسؤوليتهما.

– تطوير المناهج الدراسية من حيث مستوى صعوبتها وما قد تتضمنه من حشو في ظل الدعوة إلى التركيز على اكتساب التعلم للتقليل من أثارها السلبية على الرسوب والتسرب المدرسيين، وإلغاء تكدس مناهج التعليم بالمعلومات والذي يشغل كاهل التلاميذ ويصيب الكثير منهم باليأس والإحباط، والتحقق من تناسب محتوى المناهج من حيث الكم والنوعية مع القدرات الذهنية والمعرفية للتلاميذ.

– عناية المعلمين وإدارة المدرسة بالتلاميذ الضعاف في التحصيل أو الراسبين وإعطائهم دروس تقوية مجانية حتى لا يتكرر رسوبهم ويؤدي بهم الأمر إلى ترك المدرسة.

– مراعاة الدقة في اختيار المعلم المربي الذي ينبغي أن تتوافر فيه صفات حب الأطفال والقدرة على التعامل الايجابي معهم، والرغبة في التدريس والسلوك القويم، وتوجيه المعلمين لعدم استخدام العنف والعقاب البدني مع التلاميذ، وأن يكون أسلوب التعامل معهم عن طريق الحوار والمناقشة والإقناع والاحترام المتبادل وكسب ودهم وصداقتهم مما يرغبهم في الاستمرار في الدراسة وعدم ترك المدرسة حتى نهاية المرحلة الدراسية.

المطلب الثاني: الممارسات والحلول للتصدي

بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل داخل المدرسة عن طريق إقامة علاقة ودية بين المعلمين والتلاميذ والإدارة مما يخلق جوا مناسبا لتكيف التلاميذ في الوسط المدرسي ويدفعهم للانتظام والمواظبة وتزويد المدارس بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين للكشف عن حالات بوادر الجنوح والانحراف ومحاولة علاجها قبل استفحالها. وعند تكرار غياب التلميذ ينبغي أن تنشط إدارة المدرسة بالتعاون مع الأخصائي الاجتماعي لبحث حالته والتعرف على أساب انقطاعه ومناقشتها مع ولي أمره ومحاولة علاجها بأسرع وقت ممكن.

– إشراف إدارة المدرسة بملاحظة التلاميذ الذين يدل مظهرهم على حاجتهم للمساعدة وبحث حالتهم واتخاذ إجراءات كافية لمساعدتهم على متابعة المدرسة و بحث أسباب الغياب المتقطع والمستمر، والمساعدة على تجاوز الظروف الداعية له ليتمكن هؤلاء التلاميذ من الاستمرار في الدراسة وعدم تركها في وقت مبكر قد يقودهم إلى الجنوح.

–إعطاء الأولوية إلى توسيع هياكل التكوين المهني والتمهين لكي يستجيب بكيفية أفضل لاحتياجات الطلب الاجتماعي الخاص أساسا بالأحداث الذين رسبوا أو– تسربوا من المدارس والذين تتراوح أعمارهم بين (15 و18 عاما).

–إنشاء مكتب متابعة الأحداث الجانحين بعد خروجهم من مراكز إعادة التربية، وزيارتهم في بيوتهم ومساعدتهم على حل مشاكلهم لضمان عدم عودتهم إلى الإجرام.

إن أفضل علاج لظاهرة الجنوح ليس تلك التدابير و الإجراءات التي تتخذ ضد الحدث الجانح بعد إتيانه للسلوك الجانح أو عند تواجده في حالة الخطر المعنوي و الاجتماعي وإنما هو الوقاية الأولى من هذه الظاهرة قبل الوقوع فيها، وبالتالي فإن الوقاية تحقق نتيجتين في آن واحد : أولا تفادي وصول الأطفال إلى مرحلة الجنوح وثانيا تجنب البحث عن الحلول والإجراءات العلاجية للجنوح في حالة الوقوع فيه.

الخاتمة:

إن ظاهرة جناح الأحداث في المجتمع الجزائري ينبغي النظر إليها نظرة شمولية متعددة الأبعاد، ذلك لأننا لا يمكن إرجاع الأسباب التي ساهمت في تفاقمها إلى عامل واحد أو عاملين بل أن هناك مجموعة من العوامل المتشابكة والمتداخلة والمعقدة أدت إلى نشوئها وتطورها بعضها يرجع إلى الوسط الأسري، وبعضها الأخر يرجع إلى الوسط المدرسي، وبعضها الثالث يرجع إلى الوسط المفتوح، إلا أن هذه الأوساط تقع في قلب المجتمع، ولا يمكن دراستها كمؤسسات منعزلة بل يجب دراستها في صورة تكاملية مع بقية النظم الأخرى مثل الاقتصاد والسياسة والدين والثقافة والتكنولوجيا...الخ، لذلك إذا أردنا الوقوف على مدى مساهمة هذه الأوساط في نشوء وتطور ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر لابد من ربطها بالأنساق الاجتماعية الأخرى القائمة في المجتمع لأن أي تغير أو خلل يحدث في أحد هذه الأجزاء المكونة للمجتمع يمس هذه الأوساط بالدرجة الأولى، وضرورة إيجاد الحلول العلاجية والوقائية والتربوية لحماية هذه الطاقة الحيوية من الشباب من الانحراف لاحتوائها وتوجيهها ودمجها بالفعل في المجتمع.

من أهم الاستنتاجات التي نخلص إليها من خلال ما سبق عرضه هو أن العوامل والظروف المختلفة التي أدت إلى ظهور وتطور ظاهرة انحراف وجنوح الأحداث في المجتمع الجزائري غالبا ما يكون مرتبطا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في مظاهره، وبالظروف النفسية الاجتماعية في عوامله.

وفي الأخير نشير إلى أن ظاهرة جنوح الأحداث هي نتاج العوامل المشار إليها و التي تعتبر عوامل مهيئة للوقوع في الظاهرة وليست أسبابا مباشرة لها، وبالتالي فإن معالجة هذه الظاهرة قبل أن تكون من دور الشرطة و قضاء الأحداث فهي بالدرجة الأولى مسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف التي ينشأ الطفل في وسطها بدءا من الأسرة مرورا بالمدرسة و المحيط الاجتماعي وصولا إلى السلطات لأن قيام كل طرف بدوره على أكمل وجه من شأنه أن يقلص من حجم الظاهرة إن لم نقل الحد منها نهائيا.

التوصيات والاقتراحات:

- إن الطرف الأول المعني برعاية الأطفال والشباب هو الأسرة وبالتالي يجب توعيتها بدورها ورعايتها وتدعيمها ومساعدة الفقيرة منها لتأمين أحسن الظروف لتنشئة أطفالها، وهذا من منطلق أن جنوح الأحداث في الجزائر هو جنوح عوز واحتياج لأنه مرتبط في غالب الأحيان بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية حيث أثبتت الإحصائيات المذكورة سابقا أن أعلى نسب الجرائم المرتكبة تتعلق بالسرقة، وأن أغلب الأحداث الجانحين منحدرين من أسر فقيرة وبالتالي فإن هؤلاء ليسوا مجرمين بل يعتبرون ضحايا للظروف السابق ذكرها.

- تأكيد على العمل الجواري والدور الفعال للمساعدين الاجتماعيين وإعطائهم الصلاحيات في الرعاية المباشرة للأحداث الجانحين بالتنسيق مع الأسرة.
- توفير وتأطير المراكز الترفيهية والثقافية والرياضية على مستوى جميع الأحياء والمجمعات السكانية.
- إعادة النظر في آليات الوضع بمراكز الوسط المفتوح ،ومنحهم فرص التعليم والتكوين لإعادة دمجهم في المجتمع.
- توسيع تشكيلة محكمة الأحداث الجنائية بإضافة أخصائيين نفسانيين ومساعدين تربويين.
- الحث على المرافقة الوالدية للأبناء وتوجيههم في استعمال التكنولوجيات الحديثة ، لتحصينهم من الغزو الثقافي وخطر سوء استخدام وسائل الإعلام والاتصال .
- تفعيل دور المؤسسات الدينية من مساجد ومدارس قرآنية في التنشئة الأسرية السليمة للأحداث.
- العمل على اعداد برامج مشتركة ما بين الفاعلين من وزارات ذات الصلة بالأحداث، من أجل وقايتهم وإعادة تأهيلهم.
- القيام بحملات تحسيسية بمخاطر ظاهرة جنوح الأحداث والعوامل المؤدية إليها وذلك بالتكثيف من تنظيم الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية، وإعداد برامج إعلامية وتوجيهية عن دور الأسرة في تنشئة ورعاية الأبناء طبقا لأساليب صحيحة، ويكون ذلك بمشاركة المجتمع برمته بما فيه الشركاء الاجتماعيين ونخص بالذكر هنا كل من الإذاعة والتليفزيون والدور الريادي الذي يمكن أن تؤديه المساجد في تنمية الوازع الديني لدى الأسرة الجزائرية.
- ضرورة العمل على صياغة استراتيجية اجتماعية ناجعة وذات فاعلية تقوم على تضافر الجهود والتعاون المشترك ما بين السلطات الرسمية والهيئات الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الجامعية لمكافحة ظاهرة جنوح الأحداث التي تعد قضية الجميع. على أن يتم استغلال الدراسات الأكاديمية، التي تتضمن بيانات ميدانية وحقائق مستقاة من عمق واقع المجتمع، والمنجزة على مستوى الجامعة في إطار مخابر البحث من قبل فرق البحث المختصة في معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته، على نحو يمكن من خلاله إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة جنوح الأحداث.
- يركّز علاج الجنوح على توجيه طاقات الفرد نحو نواحي إيجابية (الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية), وتعزيز قدراته ودعمه نفسيًا ومعنويًا وتشجيعه للمضي نحو الأفضل، وإزالة المشاعر السلبية التي يعانيها (الخوف والعداء والشعور بالذنب, وبالدونية), وإبعاده عمّا يثير أعصابه, وتعليمه ضبط انفعالاته. ويأخذ العلاج بعين الاعتبار خصوصية كل حالة وأسبابها، ويسعى إلى تعديل عادات الحدث عن طريق

التوضيح والإقناع, والتأكيد على فهم ذاته وحدوده (ما له وما عليه), وتعديل استجاباته السلبية والعدوانية وسلوكه الاندفاعي عن طريق النصح والإيحاء (نعاقب على السلوك الخاطئ ونعزز السلوك المرغوب).

- توفير الرعاية بعد العلاج يتمّ عن طريق برامج تدريب وتشغيل ومتابعة التعليم, وعلاج الصعوبات والمشكلات التي تعيق إعادة الاندماج بالمجتمع.

[1] ابن منظور أبو الفضل جمال الدين. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، 2001. ص 430.

[2] عاطف غيث محمد. **قاموس علم الإجتماع**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1976. ص: 259.

[3] فاروق زكي يونس. **علم الاجتماع–الأسس النظرية وأساليب التطبيق**، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، 1972. ص: 262.

[4] السمري عدلي طلعت لطفي وآخرون،. **علم اجتماع الجريمة والإنحراف**، ط1. دار الميسرة،عمان، 2010. ص: 99.

[5] المرجع السابق. ص :100.

[6] السماوطلي نبيل توفيق،غيث محمد عاطف. **البناء النظري لعلم الاجتماع**. دار الكتب الجامعية، القاهرة، د.ت. ص: 238.

[7] R.MERTO. Eléments de Théories et de Méthode sociologique 2 édition. Paris : Edition PLAN, 1965. P : 167.

[8] الدوري عدنان. **جناح الأحداث**. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1989. ص 29.

[9] المرجع السابق. ص 26.

[10] CYBULSKY, VEILLARD. **Les jeunes délinquants dans le monde**. Paris: Edition Neuchâtel Delachaux et Nestlé, 1963. p 63.

[11] l'enfance, 2Bilan du conseil supérieure de la jeunesse et de. **Enfance et jeunesse Algériennes**. alger, 1980. p 23.

[12] ابن منظور. مرجع سبق ذكره. 2001. ص 429.

[13] غيث محمد عاطف. مرجع سابق. بدون تاريخ. ص 259.

[14] طه أبو الخير ، منير العصره. **انحراف الأحداث**. منشأة المعارف، الإسكندرية،1962، ص: 22.

[15] المادة (442) من قانون العقوبات الجزائري.

[16] المادة (50) من قانون العقوبات الجزائري.

[17] المادة (51) من قانون العقوبات الجزائري.

[18] السمري عدلي وآخرون. مرجع سبق ذكره. ص 153.

[19] نفس المرجع السابق. ص 155.

[20] بوغرزة رضا.بولحبال آية،شبكة الأنترنيت وعلاقتها باكتساب السلوك الانحرافي لدى الشباب المراهق ،أطروحة دكتوراه،جامعة سطيف2017،2،ص98.

[21] شينار سامية.،دور وسائل الإعلام والاتصال في إكساب السلوك الجانح للأحداث،مجلة الأحياء،المجلد 20،العدد 27،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باتنة1،2020،ص836

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

المادة (442) من قانون العقوبات الجزائري.

المادة (50) من قانون العقوبات الجزائري.

المادة (51) من قانون العقوبات الجزائري.

ثانيا: الكتب

1.ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب** ، دار صادر، بيروت ،2001.

2.فاروق زكي يونس،**علم الاجتماع –الأسس النظرية وأساليب التطبيق**،مكتبة عالم الكتب،القاهرة،1972.

3. السمري عدلي، لطفي طلعت، وآخرون، **علم اجتماع الجريمة والإنحراف**، ط1،دار المسيرة،عمان،2010.

4. الدوري عدنان، **جناح الأحداث**، ط1،منشورات ذات السلاسل،الكويت،1999.

5. السماوطلي نبيل توقيف ،محمد عاطف غيث ،**البناء النظري لعلم الإجتماع**، دار الكتب الجامعية، د.ت، القاهرة.

6. عاطف غيث محمد ،**قاموس علم الاجتماع** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،1976.

7. أبو الخير طه، العصره منير ،**انحراف الأحداث**، منشأة المعارف، الإسكندرية،1962.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

8.بوغرزة رضا،شبكة الأنترنيت وعلاقتها باكتساب **السلوك الانحرافي لدى الشباب المراهق**–دراسة ميدانيةبثانوية مدينة جيجل،أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تربية،قسم علم الاجتماع،جامعة سطيف2،2017،ص98.

رابعا:المقالات

9.شينار سامية.،دور وسائل الإعلام والاتصال في إكساب السلوك الجانح للأحداث، **مجلة الأحياء**،المجلد 20،العدد 27،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باتنة1،2020،ص836

10.Bilan du conseil supérieure de **la jeunesse et de l'enfance, Enfance et jeunesse Algériennes**, Alger, 1980.

11.R.MERTO, **Eléments de Théories et de Méthode sociologique** , Paris / Edition PLAN, 1965 , 2 édition .

12.VEILLARD CYBULSKY ,**Les jeunes délinquants dans le monde** ,Paris/ Edition Neuchâtel Delachaux et Nestlé , 196